كلية العلوم الإسلامية/ قسم الحديث وعلومه

اسم المحاضر: أ. م. د ثامر عبدالله داود

المرحلة: الثانية

اسم المادة بالإنكليزي :Origins of graduation

اسم المادة بالعربي: أصول التخريج.

مصدر او مصادر المحاضرة: أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان

ج – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد. لخص فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » السراج الدين عمر بن علي بن الملقن (– ٨٠٤ هـ). وكتاب « الشرح الكبير » هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (– ١٢٣ هـ). شرح فيه كتاب « الوجيز » لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (– ٥٠٥ هـ).

ومما تجدر الاشارة إليه أن كتاب « الشرح الكبير » قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء. منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وهم: سراج الدين بن الملقن (– ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (– ٧٦٧ هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (– ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (– ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (– ٧٧٤ هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (–٩١١ – هـ) وسمى كتابه «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير »

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه «البدر المنير » في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات. وسناه « خلاصة البدر المنير » ثم انتقاه في جزء. وسماه « منتقى خلاصة البدر المنير [1]». وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى ب « خلاصة البدر المنير » فيا أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن. لكنه قال : إنه اطاله بالتكرار ، وأما تلخيصه – ويعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » – فقال عنه : إنه أخ فيه بكثير من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفا، وكذلك في كتاب « نصب الراية ، للزيلعي، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى. ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاوية لكل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع.

وإليك نص المقدمة كاملا. لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : وأما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز – للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه – لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي وعند

([1]) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩.

كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة [1] لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. فمن الله بذلك. ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للامام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله – إن تم هذا التتبع – أن يكون حاوية لكل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع. وهذا مقصد جليل)) [2] .

قلت : قد تم هذا التتبع بحمد الله تعالى ، وقد حوي – فعلا – جل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدرة مها من مصادر التخريج الأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، إلى حد كبير. وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه .

وإليك نموذجا من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب :

([1]) يقال مجلدة ومجلد ، للجزء المجلد من الكتاب .

([2]) مقدمة التلخيص الحبير ص ٩.

قال الحافظ رحمه الله تعالى : « حديث على أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له. اخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي. من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجية بن عدي عن علي، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر العدوي عن علي، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم، ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يناق عن النبي ع مرس"، وكذا رجحه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : روي عن النبي ع أنه تلف صدقة مال العباس قبل أن تحل، ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي : عنى بذلك هذا الحديث، ويعضده حديث أبي البختري عن علي أن النبي عله قال : إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين، رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعا. وفي بعض ألفاظه : أن النبي ع قال لعمر : إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع [1] .

([1]) التلخيص الحبير : ٢/ ١٩٢ – ١٩٣. هذا وقد طبع الكتاب طبعتين، كانت الأولى المطبعة الأنصارية في دهلي ، و كانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم الياني المدني.

د. **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار:**

هذا الكتاب خرج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي [1] (– ٨٠٦هـ) الأحاديث التي في كتاب «إحياء علوم الدين ، للغزالي (– ٥٠٥ هـ).

وقد طبع هذا التخريج بذيل كتاب «إحياء علوم الدين » وهو تخريج نفيس مفيد جدا. يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج انه إن كان الحديث في الصحيحن أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعره إلى غيرها ، إلا لغرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه من التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه

---

(1) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولد بمنشاة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥ هـ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. ووصفه الأسنوي محافظ العصر. وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها . وتخريج احاديث الأحياء ، و تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب. وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٩ ها فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة. فأملى اكثر من أربعمائة مجلس. و كان صالحا متواضعة. ضيق المعيشة توفي سنة ٨٠٦ هـ ورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة عزاء . رحمه الله رحمة واسعة.

الذي في «الإحياء ». وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في «الإحياء » ، فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالبة . وقد يكرر تخريجه لغرض، او الذهول عن كونه تقدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر، خرجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الإحياء » وصحابته ، ومخرجه، ثم يبين صحته او حسنه أو ضعفه. وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة ، بين ذلك بقوله: «لا أصل له ، وأحيانا يقول «لا أعرفه ، أي : لا يعرفه حديثة في كتب السنة في حدود اطلاعه. وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله. ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع ، وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال : ((وبعد : فلما وفق الله تعالى لاكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين [1]، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين ، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه. ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه. وأنا مع ذلك متباطىء في اكماله ، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه . وتكرر السؤال من جماعة في إكماله. فأجبت وبادرت إليه ، ولكني اختصرته في غاية الاختصار، ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابه ، ومخرجه، وبيان صحته او حسنه او ضعف مخرجه، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة

---

(1) أي سنة احدى وخمسين وسبعمائة

والمناظرة. وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول [1] والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسؤول)) [2] .

وهذا التخريج ضروري ومهم جداً : لأن كتاب «إحياء علوم الدين » يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة. فتولى هذا التخريج بيانها، وميز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء.

وإليك نموذجا من هذا التخريج: قال العراقي رحمه الله تعالى : « حديث (خلق الله الماء طهورة لا ينجسه شيء ، إلا ما غير لونه أو طعمه او ريحه أخرجه ابن ماجة

---

(١) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة ومدار السنة عليها . كالكتب الستة وغيرها من مشاهير، كتب لسنة.

(٢) مقدمة التخريج المذكور بذيل « الأحياء » ١/١ .

من حديث أبي أمامة باسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد ، وصححه أبو داود وغيره »[1]

([1]) إحياء علوم الدين ١/٣٠.